الدراسات الجامعة الإسلامية العالمية شيتاغونغ
ISSN 1813-7733
المجلد الثامن ديسمبر ٢٠١١م (ص ١١-٣٢)

نظرات الشيخ يوسف القرضاوي إلى السنة النبوية

د. محمد غياث الدين حافظ*

ملخص البحث: السنة بما تضمنته من أقوال وأفعال وتقريرات وصفات للنبي – صلى الله عليه وسلم – ترسم "المنهاج التفصيلي" للحياة الإسلامية: حياة الفرد المسلم، والأسرة المسلمة، والجماعة المسلمة، في الدولة المسلمة.وإذا كان القرآن الكريم يضع القواعد العامة، والمبادئ الكلية، ويرسم الإطار العام، ويحدد بعض النماذج لأحكام جزئية لابد منها، فإن السنة تفصل ما أجمله القرآن الكريم، وتبين ما أبهمه، وتضع الصور التطبيقية لتوجيهاته. فالقرآن بمنزلة الدستور، والسنة بمنزلة القوانين والمذكرات التفسيرية المبيِّنة.ومن واجب المسلمين أن يعرفوا المنهاج النبوي المفصل للحياة، بما فيه من خصائص الشمول والتكامل والتوازن والتيسير، وما يتجلى به من معاني الربانية الراسخة، والإنسانية الفارعة، والأخلاقية الأصيلة.وهذا يوجب عليهم أن يعرفوا كيف يُحسنون فهم هذه السنة الشريفة، وكيف يتعاملون معها فقهًا وسلوكًا، كما تعامل معها خير أجيال هذه الأمة: الصحابة ومن اتبعهم بإحسان.إن أزمة المسلمين الأولى في العصر هي أزمة فكر، وهي في رأي القرضاوي تسبق أزمة الضمير وما تتمثل فيه أزمة الفكر هي أزمة فهم السنة والتعامل معها، وخصوصًا من بعض تيارات الصحوة الإسلامية، التي ترنو إليها الأبصار وتناط بها الآمال، وتشرئب إليها أعناق الأمة في المشارق والمغارب، فكثيرًا ما أُتيَ هؤلاء من جهة سوء فهمهم للسنة المطهرة.(١) لقد بين الشيخ القرضاوي مبادي أساسية لمن يتعامل مع السنة النبوية بأسلوب مختصر، وذلك أن يستوثق ثبوت السنة وصحتها حسب الموازين العلمية الدقيقة التي وضعها العلماء والمتفقون الحديثية، وبذلك أنه أتى معالم وضوابط لحسن فهم السنة النبوية ولفهم الأحاديث في ضوء أسبابها وملابستها ومقاصدها والمنهج الذي اتبعه الشيخ القرضاوي في الفتاوى والآراء التي ذكره في مؤلفاته وهي: ""السنة مصدرا للمعرفة والحضارة "و"كيف نتعامل مع السنة النبوية".وهذين مؤلفين نحن بصددهما الآن. وبعض القواعد التي اقتبسنا من خلال دراستنا من نظرات الشيخ يوسف القرضاوي إلى السنة النبوية وهي: رفض العصبية والتقاليد، تيسير ولا تعسير، مخاطبة الناس بلغة العصر، الإعراض عما لا ينفع الناس، وضرورة الوصل بين الحديث والفقه.

المقدمة:

القضية التي يناها الشيخ القرضاوي عن الرسول – صلى الله عليه وسلم – ما يشير إلى ما يتعرض له علم النبوَّة وميراث الرسالة على أيدي الغُلاة، والمبطلين، والجهال. وذلك فيما رواه

*الأستاذ المشارك بقسم علوم القرآن والدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية شيتاغونغ ، بنغلاديش.

ابن جرير وتمام في فوائده وابن عدي وغيرهم عن النبي – صلى الله عليه وسلم – ، قال: "يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين"[٢]. إنها معاول ثلاث، كل واحد منها يمثل خطرًا على الميراث النبوي.

ومن هنا قضية فهم الميراث النبوي، ومنهج دراستها وتحليلها ومعرفة سائر أبعادها، وكيفية اتخاذها مصدرا للمعرفة والحضارة والثقافة الإسلامية قضية من أهم القضايا الفكرية التي يجب على العقل المسلم أن يوليها عنايته واهتمامه وخاصة على العلماء.

إجابة للحاجة المذكورة ألف الشيخ يوسف القرضاوي - حفظه الله تعالى ونفع به- كتابا في "مناهج فهم السنة" وهو "كيف نتعامل مع السنة النبوية"، آخر بعنوان "السنة مصدرا للمعرفة والحضارة". وهذين مؤلفين نحن بصددهما الآن.

قد قسم القرضاوي كتابه " السنة مصدرا للمعرفة" على ثلاثة أقسام:

الأول: يتناول الجانب التشريعي في السنة، قد ناقش الدكتور القرضاوي في هذا القسم معظم المسائل التي ذكرها القدماء والمحدثون في دراستهم لهذه المسألة، من أهم ما بينه في هذا البحث الانحراف الذي أصابفهم بعض المعاصرين ...، ونهج في بحثه كله منهج الوسطية الذي وصفه بقوله: إنه الاعتدال والتوازن.

الثاني: قد خصصه الدكتور للنظر في السنة باعتبارها مصدرا للمعرفة، وتحدث في ذلك عن المعرفة الغيبية والمعارف الإنسانية، وعن السنة والتربية، والسنة البيئة، والسنة وعلم الصحة، ومن السنة والاقتصاد، ما يئكد أن السنة تتضمن ما لا بد للمسلم من الإحاطة به...

الثالث: قد خصصه الدكتور النظر في السنة باعتبارها مصدرا للحضارة، قد تميز هذا القسم بجدته واتكاره، وقد تناول الدكتور القرضاوي فيه فقه المعرفة، ثم تناول فقه الحياة، ثم تحدث فقه مكارم الشريعة.

مبادئ أساسية للتعامل مع السنة:

ما مبادئ الأساسية لمن يتعامل مع السنة النبوية، لكي يفهمها بعيدا عن انتحال المبطلين وتحريف الغالين وتأويل الجاهلين في فهم الشيخ القرضاوي؟

لقد بين الشيخ القرضاوي مبادئ أساسية لمن يتعامل مع السنة النبوية بأسلوب جيد ومختصر وإليك ما كتب:

١- أن يستوثق من ثبوت السنة وصحتها حسب الموازين العلمية الدقيقة التي وضعها الأئمة الأثبات، والتي تشمل السند والمتن جميعًا سواء أكانت السنة قولاً أم فعلاً، أم تقريرًا.

ولا يستغني باحث هنا عن الرجوع إلى أهل الذكر والخبرة في هذا الشأن، وهم صيارفة الحديث الذين أفنوا أعمارهم في طلبه ودراسته وتمييز صحيحه من سقيمه، ومقبوله من مردوده: (ولا يُنبئك مثل خبير) (فاطر: ١٤).

وقد أسس القوم للحديث علمًا ثابت الجذور، باسق الفروع، هو للحديث بمنزلة علم أصول الفقه للفقه، وهو في الواقع مجموعة من العلوم بلغ بها العلاَّمة ابن الصلاح (٦٥ نوعًا).

وزاد عليها من بعده حتى أوصلها السيوطي في " تدريب الراوي على تقريب النووي " إلى (٩٣ نوعًا).

٢- أن يُحسن فهم النص النبوي، وفق دلالات اللغة، وفي ضوء سياق الحديث، وسبب وروده، وفي ظلال النصوص القرآنية والنبوية الأخرى وفي إطار المبادئ العامة، والمقاصد الكلية للإسلام، مع ضرورة التميز بين ما جاء منها على سبيل تبليغ الرسالة، وما لم يجئ كذلك، وبعبارة أخرى ما كان من السنة تشريعًا وما ليس بتشريع، وما كان من التشريع له صفة العموم والدوام، وما له صفة الخصوص أو التأقيت، فإن من أسوأ الآفات في فهم السنة خلط أحد القسمين بالآخر.

٣- أن يتأكد من سلامة النص من معارض أقوى منه، من القرآن، أو أحاديث أخرى أوفر عددًا، أو أصح ثبوتًا، أو أوفق بالأصول وأليق بحكمة التشريع، أو من المقاصد العامة للشريعة، التي اكتسبت صفة القطعية، لأنها لم تؤخذ من نص واحد أو نصين، بل أخذت من مجموعة من النصوص والأحكام أفادت – بانضمام بعضها إلى بعض – يقينًا وجزمًا بثبوتها.[٣]

معالم وضوابط لحسن فهم السنة النبوية

فهم السنة في ضوء القرآن الكريم:

من الواجب، لكي تفهم السنة فهمًا صحيحًا، بعيدًا عن التحريف والانتحال وسوء التأويل- أن تُفهم في ضوء القرآن، وفى دائرة توجيهاته الربانية، المقطوع بصدقها إذا أخبرت، وعدلها إذا حكمت، (وتمت كلمت ربك صدقًا وعدلاً، لا مبدل لكلماته، وهو السميع العليم) (الأنعام: ١١٥). فالقرآن هو روح الوجود الإسلامي، وأساس بنيانه، وهو بمثابة الدستور الأصلي، الذي ترجع إليه كل القوانين في الإسلام فهو أبوها وموئلها.

والسنة النبوية هي شارحة هذا الدستور ومفصلته، فهي البيان النظري والتطبيق العملي للقرآن، ومهمة الرسول أن يبين للناس ما نُزِّل إليهم.

وما كان للبيان أن يناقض المُبيَّن، ولا للفرع أن يعارض الأصل، فالبيان النبوي يدور أبدًا في فلك الكتاب العزيز لا يتخطاه.

ولهذا لا توجد سنة صحيحة ثابتة تعارض محكمات القرآن وبيناته الواضحة.

وإذا ظن بعض الناس وجود ذلك، فلا بد أن تكون السنة غير صحيحة أو يكون فهمنا لها غير صحيح، أو يكون التعارض وهميًّا لا حقيقيًا. ومعنى هذا أن تفهم السنة في ضوء القرآن.

الأمثلة لفهم السنة في ضوء القرآن الكريم:

ضرب الشيخ القرضاوي أمثلة لفهم السنة في ضوء القرآن الكريم ونختار منها البعض لكي يكون موقفه العملي واضحا كل الوضوح:

قال: ولهذا كان حديث "الغرانيق" المزعوم مردودًا بلا ريب، لأنه مناف للقرآن، ولا يتصور أن يجيء في سياق يندد فيه القرآن بالآلهة المزيفة حيث يقول: "أفرأيتم اللات والعزى ومنات الثالثة الأخرى ألكم الذكر وله الأنثى تلك إذًا قسمة ضيزى إن هي إلا أسماء سميتموها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان، إن يتبعون إلا الظن وما تهوى الأنفس، ولقد جاءهم من ربهم الهدى". (النجم: ١٩ – ٢٣).

فكيف يعقل أن يدخل في سياق هذا الإنكار والتنديد بالأصنام كلمات تمتدحهن، وتقول: "تلك الغرانيق العلا، وإن شفاعتهن لترتجى" ؟!

المثال الثاني: وإذا اختلفت أفهام الفقهاء أو الشراح في الاستنباط من السنن فأولاها وأسعدها بالصواب ما أيده القرآن.

انظر إلى قوله تعالى: (وهو الذي أنشأ جنات معروشات وغير معروشات والنخل والزرع مختلفًا أكله والزيتون والرمان متشابهًا وغير متشابه، كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده). (الأنعام: ١٤١).

إن هذه الآية المكية الكريمة بما أجملته وما فصلته، لم تدع شيئًا تنبته الأرض إلا جعلت فيه حقًا، وأمرت بإيتائه، وهذا الحق المأمور به المجمل في هذه الآية هو الذي فصله القرآن والسنة بعد ذلك تحت عنوان "الزكاة".

ومع هذا رأينا من الفقهاء من قصر زكاة ما أخرجه الله من الأرض على أربعة أصناف فقط من الحبوب والثمار، أو على ما يقتات في حال الاختيار لا غير، أو على ما يَبُسَ ويُكال ويُدخر.. وأخرجوا من دائرة الحق الواجب سائر الفواكه والخضروات، ومزارع البن والشاي، وحدائق التفاح والمانجو، والقطن، وقصب السكر، وغيرها، مما يدر على أصحابه الألوف بل الملايين، حتى سمعت في إحدى زياراتي لبعض الأقطار الآسيوية أن الشيوعيين يتهمون الفقه الإسلامي – أو الشرع الإسلامي – بأنه يجعل عبء الزكاة على صغار الزراع– وربما كانوا مستأجرين للأرض، لا ملاكًا – الذين يزرعون الذرة والقمح والشعير، ويعفى من ذلك مالكي مزارع جوز الهند والشاي والمطاط ونحوها !

ومن هنا نقف وقفة الإعجاب للإمام أبى بكر بن العربي رأس المالكية في عصره، فقد شرح هذه الآية في كتابه "أحكام القرآن" وبين مذاهب الفقهاء الثلاثة: مالك والشافعي وأحمد، فيما يجب إخراجه من نبات الأرض وما لا يجب، ومنها مذهبه – آي مذهب إمامه مالك، ولكنه – لإنصافه ورسوخه – ضعفها جميعًا، ثم قال: أما أبو حنيفة، فجعل الآية مرآته فأبصر الحق، فأوجبها في المأكول قوتًا كان أو غيره، وبين النبي – صلى الله عليه وسلم – ذلك في عموم قوله: "وفيما سقت السماء العُشر".

فأما قول أحمد: إنه فيما يوسق، لقوله – صلى الله عليه وسلم –: "ليس فيما دون خمسة أوسق"... الحديث، فضعيف، لأن الذي يقتضيه ظاهر الحديث أن يكون النصاب معتبرًا في

الثمر والحب. فأما سقوط الحق عما عداها فليس في قوة الكلام، وأما المتعلق بالقوت (يعنى الشافعية) فدعوى ومعنى ليس له أصل يرجع إليه، وإنما تكون المعاني موجهة لأحكامها بأصولها على ما بيناه في كتاب "القياس".

فكيف يذكر الله النعمة في القوت والفاكهة، وأوجب الحق فيها كلها، فيما تنوع حاله كالكرم والنخيل، وفيما تنوع جنسه كالزرع، وفيما ينضاف إلى القوت من الاستسراج الذي به تمام النعمة في المتاع بلذة البصر، إلى استيفاء النعم في الظلم" ؟

ثم قال ابن العربي: "فإن قيل: فلم لم ينقل عن النبي – صلى الله عليه وسلم –، أنه أخذ الزكاة من خضر المدينة ولا خيبر؟

قلنا: كذلك عول علماؤنا، وتحقيقه: أنه عدم دليل لا وجود دليل.

فإن قيل: لو أخذها لنقل.

قلنا: "وآي حاجة إلى نقله والقرآن يكفى عنه" ؟[٤]

وأما الحديث الذي يروى عن النبي – صلى الله عليه وسلم –: "ليس في الخضروات صدقة" فضعيف الإسناد لا يحتج بمثله، فضلاً عن أن يخصص به عموم القرآن والأحاديث المشهورة.

وقد رواه الترمذي ثم قال: "إسناد هذا الحديث ليس بصحيح، فلا يصح في هذا الباب شيء عن النبي – صلى الله عليه وسلم –"[٥].

وهكذا يتضح موقف الشيخ القرضاوي لفهم السنة في ضوء القرآن الكريم بالمثالين السابقين.[٦]

متى التوقف؟

وهنا نتساءل عن موقف الشيخ القرضاوي إذا تعارض ظاهر الآيات بالأحاديث الصحاح؟

يدعو الشيخ القرضاوي الباحثين التوقف فيها، دون ردها بإطلاق، خشية أن يكون لها معنى لم يفتح عليهم به بعد، كما هو حاله في الحديث "الوائدة والموءودة في النار"، وإليك كلامه بالاختصار:

قال: ومن حق المسلم أن يتوقف في أي حديث يرى معارضته لمحكم القرآن إذا لم يجد له تأويلاً مستساغًا. وقد توقفت في حديث رواه أبو داود وغيره: "الوائدة والموءودة في النار"[٧].

حين قرأت الحديث انقبض صدري وقلت: لعل الحديث ضعيف، فليس كل ما رواه أبو داود في سننه صحيحًا، كما يعلم أهل هذا الشأن، ولكن وجدت مَن نصَّ على صحته.

ومثله: "الوائدة والموءودة في النار، إلا أن تدرك الوائدة الإسلام فتسلم" (رواه أحمد والنسائي عن سلمة بن يزيد الجافي- كما في صحيح الجامع الصغير). أي أن للوائدة فرصة للنجاة من النار، والموءودة لا فرصة لها !.

وهنا أقول: هذه الوائدة في النار، فما بال الموءودة ؟؟ والحكم عليها بالنار يعارض قوله تعالى: (وإذا الموءودة سئلت بأي ذنب قتلت). (التكوير: ٨ – ٩)

وقد رجعت إلى الشراح لأرى ماذا قالوا في توجيه الحديث، فلم أجد شيئًا ينقع الغلة. لهذا توقفت في الحديث حتى يظهر لي شيء يشفي الصدر.

ثم يحذر الشيخ من التوسع في دعوى معارضة القرآن، دون أن يكون لذلك أساس صحيح ويدعو إلى التدقيق.[٨]

الجمع أو الترجيح بين مختلف الحديث:

لا شك أن معرفة مختلف الحديث من أهم أنواع علم دراية الحديث ولا يجوز جهله لمن يشتغل في ساحة الشريعة الغراء.

مختلف الحديث هو أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهرا فيوفق بينهما أو يرجح أحدهما فيعمل به دون الآخر وإنما يكمل له الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه والأصوليون الغواصون على المعاني الدقيقة.[٩]

الأصل في النصوص الشرعية الثابتة: ألا تتعارض؛ لأن الحق لا يعارض الحق.

فإذا افترض وجود تعارض، فإنما هو في ظاهر الأمر لا في الحقيقة والواقع وكان علينا أن نزيل هذا التعارض المدعى.

وإذا أمكن إزالة التعارض بالجمع والتوفيق بين النصين، بدون تمحل واعتساف بحيث يعمل بكل منهما، فهو أولى من اللجوء إلى الترجيح بينهما، لأن الترجيح يعنى إهمال أحد النصين، وتقديم الآخر عليه كما يبين الشيخ القرضاوي[١٠].

الجمع مقدم على الترجيح:

فهذا من الأمور المهمة لحسن فهم السنة: التوفيق بين الأحاديث الصحيحة التي تتعارض ظواهرها، وتختلف - لأول وهلة - معاني متونها، والجمع بين بعضها وبعض، ووضع كل منها في موضعه الصحيح، بحيث تأتلف ولا تختلف، وتتكامل ولا تتعارض.

وإنما قلنا: "الأحاديث الصحيحة"، لأن الضعيفة والواهية، لا تدخل في هذا المجال، ولا نطالب بالجمع بينها، وبين الثابت والصحيح، إذا تعارض معها، إلا من باب التنازل والتبرع[١١].

ضرب الشيخ الأمثلة لتوضيح القضية ونختار منها الأحاديث الواردة المختلفة في زيارة النساء للقبور وكيف أحلها وإليك ما كتبه الشيخ :

أحاديث زيارة النساء للقبور:

الأحاديث التي تزجر النساء عن زيارة المقابر، مثل حديث أبى هريرة: "أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لعن زوارات القبور" رواه أحمد وابن ماجة والترمذي وقال: حسن صحيح، كما رواه ابن حبان في صحيحه.[١٢]

وروى أيضًا عن ابن عباس بلفظ: "زائرات القبور" وحسان بن ثابت.[١٣]

يؤيد ذلك ما جاء من الأحاديث في منع النساء من اتباع الجنائز، فيؤخذ منها بفحوى الخطاب منع زيارة القبور.

وفى مقابل هذه الأحاديث أحاديث أخرى يفهم منها الإذن بزيارتها للنساء كالرجال.

منها قوله - صلى الله عليه وسلم -: "كنت نهيتكم عن زيارة القبور، فزوروها" "زوروا القبور فإنها تذكر الموت"[١٥].

فيدخل النساء تحت الإذن العام بالزيارة.

ومنها: ما رواه مسلم والنسائي وأحمد عن عائشة قالت: كيف أقول لهم يا رسول الله ؟ (تعنى: إذا زرت القبور) قال: "قولي: السلام على أهل الديار من المؤمنين والمسلمين، ويرحم الله المستقدمين منا والمستأخرين، وإنا -إن شاء الله- بكم للاحقون".[١٦]

ومنها: ما رواه الشيخان عن أنس: أن النبي – صلى الله عليه وسلم – مر بامرأة تبكى عند قبر، فقال: "اتقى الله واصبري"، فقالت: إليك عنى فإنك لم تُصب بمثل مصيبتي، ولم تعرفه ... الحديث."[١٧]

فأنكر عليها الجزع ولم ينكر عليها الزيارة.

ومنها: ما رواه الحاكم أن فاطمة بنت رسول الله – صلى الله عليه وسلم – كانت تزور قبر عمها حمزة، كل جمعة، فتصلى وتبكى عنده.[١٨]

ومع أن هذه الأحاديث الدالة على الإذن أصح وأكثر من الأحاديث الدالة على المنع فإن الجمع والتوفيق بينها ممكن، وذلك بحمل "اللعن" المذكور في الحديث كما قال القرطبي– على المكثرات من الزيارة، لما تقتضيه الصيغة "زوارات" من المبالغة، قال: ولعل السبب ما يفضي إليه ذلك من تضييع حق الزوج والتبرج، وما ينشأ من الصياح (العويل) ونحو ذلك. وقد يقال: إذا أمن جميع ذلك فلا مانع من الإذن لهن، لأن تذكر الموت يحتاج إليه الرجال والنساء. أ هـ.

قال الشوكاني: وهذا الكلام هو الذي ينبغي اعتماده في الجمع بين الأحاديث المتعارضة في الظاهر. وإذا لم يمكن الجمع بين الحديثين المتعارضين، أو الأحاديث المتعارضة في ظواهرها، فيلجأ إلى الترجيح بينها، فيرجح أحدها على غيره بأحد المرجحات التي ذكرها العلماء، وقد عددها الحافظ السيوطي في كتابه "تدريب الراوي على تقريب النووي" فبلغت أكثر من مائة.

وهذا الموضوع –التعارض والترجيح– من الموضوعات الهامة، التي تدخل في نطاق أصول الفقه وأصول الحديث، وعلوم القرآن.[٢٠]

النسخ في الحديث:

ومما يتصل بموضوع التعارض بين الأحاديث: قضية النسخ أو الناسخ والمنسوخ في الحديث.

وقضية النسخ لها صلة بعلوم القرآن، كما لها صلة بعلوم الحديث.

عالج الشيخ القرضاوي قضية النسخ في الحديث في دراية متون الحديث ضمن العنوان "الجمع أو الترجيح بين مختلف الحديث"

بين بأن فى الحديث يلجأ بعض المتحدثين إلى القول بالنسخ، إذا عز عليه الجمع بين الحديثين المتعارضين، وعرف المتأخر منهما.

ثم قال: والحقيقة أن دعوى النسخ في الحديث أضيق مساحة من دعوى النسخ في القرآن، مع أن الأمر كان يجب أن يكون بالعكس، إذ الأصل في القرآن أن يكون للعموم والخلود، أما السنة فمنها ما يعالج قضايا جزئية وأحوالاً مؤقتة، بحكم إمامته – صلى الله عليه وسلم – للأمة، وتدبيره لأمورها اليومية.

على أن كثيرًا من الأحاديث التي ادعى نسخها، يتبين عند التحقيق أنها غير منسوخة.

فقد يكون من الأحاديث ما يراد به العزيمة، ومنها ما يراد به الرخصة، فيبقى الحكمان كلاهما، كل في موضعه.

وقد يكون بعض الأحاديث مقيدًا بحالة، وبعضها الآخر بحالة أخرى. وتغاير الحالات لا يعنى النسخ، كما قيل في النهى عن ادخار لحوم الأضاحي بعد ثلاث ثم إباحته، وإن ذلك ليس بنسخ، بل النهى في حالة، والإباحة في حالة أخرى.[٢١]

ثم استشهد بأقوال العلماء إلى ما ذهب إليه [٢٢]، وهو قد استطاع أن يعطى للقراء بأن معرفة مختلف الحديث والناسخ والمنسوخ من أهم أنواع علم دراية الحديث ولا يجوز جهله لمن يريد أن يتعامل مع السنة النبوية كما ينبغي..

فهم الأحاديث في ضوء أسبابها وملابساتها ومقاصدها

يقول الشيخ القرضاوي : ومن حسن الفقه للسنة النبوية: النظر فيما بُنِيَ من الأحاديث على أسباب خاصة أو ارتبط بعلة معينة، منصوص عليها في الحديث أو مُستنبَطة منه، أو مفهومة من الواقع الذي سيق فيه الحديث.

فالناظر المتعمق يجد أن من الحديث ما بُنِيَ على رعاية ظروف زمنية خاصة ليحقق مصلحة معتبرة، أو يدرأ مفسدة معينة، أو يعالج مشكلة قائمة، في ذلك الوقت.

ومعنى هذا أن الحكم الذي يحمله الحديث قد يبدو عامًا ودائمًا، ولكنه عند التأمل مبنى على علة، ويزول بزوالها، كما يبقى ببقائها.

وهذا يحتاج إلى فقه عميق، ونظر دقيق، ودراسة مستوعبة للنصوص، وإدراك بصير لمقاصد الشريعة، وحقيقة الدين، مع شجاعة أدبية، وقوة نفسية للصدع بالحق، وإن خالف ما ألفه الناس وتوارثوه، وليس هذا بالشيء الهين.

لا بد لفهم الحديث فهمًا سليمًا دقيقًا، من معرفة الملابسات التي سيق فيها النص، وجاء بيانًا لها وعلاجًا لظروفها، حتى يتحدد المراد من الحديث بدقة ولا يتعرض لشطحات الظنون، أو الجري وراء ظاهر غير مقصود.

ثم بين أهمية معرفة أسباب نزول القرآن في فهمه, وقال : فإذا كانت أسباب نزول القرآن مطلوبة لمن يفهمه أو يفسره، كانت أسباب ورود الحديث أشد طلبًا.

ذلك أن القرآن بطبيعته عام وخالد، وليس من شأنه أن يعرض للجزئيات والتفصيلات والآنيات، إلا لتؤخذ منها المبادئ والعبر.

أما السنة فهي تعالج كثيرًا من المشكلات الموضعية والجزئية والآنية، وفيها من الخصوص والتفاصيل ما ليس في القرآن.

فلا بد من التفرقة بين ما هو خاص وما هو عام، وما هو مؤقت وما هو خالد، وما هو جزئي وما هو كلي، فلكل منها حكمه، والنظر إلى السياق والملابسات والأسباب تساعد على سداد الفهم، واستقامته لمن وفقه الله.[٢٣]

أتى الشيخ ببعض الأمثلة لبيان كيفية فهم قصد الرسول – صلى الله عليه وسلم – في ضوء ما كتب ومنها:

سفر المرأة مع محرم:

الحديث الذي جاء في الصحيحين من حديث ابن عباس وغيره مرفوعًا: " لا تسافر امرأة إلا ومعها محرم".[٢٤]

فالعلة وراء هذا النهى هو الخوف على المرأة من سفرها وحدها بلا زوج أو محرم في زمن كان السفر فيه على الجمال أو البغال أو الحمير، وتجتاز فيه غالبًا صحارى ومفاوز تكاد تكون خالية من العمران والأحياء، فإذا لم يصب المرأة – في مثل هذا السفر – شر في نفسها أصابها في سمعتها.

ولكن إذا تغير الحال – كما في عصرنا – وأصبح السفر في طائرة تقل مائة راكب أو أكثر، أو في قطار يحمل مئات المسافرين، ولم يعد هناك مجال للخوف على المرأة إذا سافرت وحدها، فلا حرج عليها شرعًا في ذلك، ولا يعد هذا مخالفة للحديث، بل قد يؤيد هذا حديث عدى بن

حاتم مرفوعًا عند البخاري :" يوشك أن تخرج الظعينة من الحيرة تقدم البيت (أي الكعبة) لا زوج معها ".[٢٥]

وقد سيق الحديث في معرض المدح بظهور الإسلام، وارتفاع مناره في العالمين وانتشار الأمان في الأرض، فيدل على الجواز، وهو ما استدل به ابن حزم على ذلك.

ولا غرو أن وجدنا بعض الأئمة يجيزون للمرأة أن تحج بلا محرم ولا زوج، إذا كانت مع نسوة ثقات، أو في رفقة مأمونة، وهكذا حجت عائشة وطائفة من أمهات المؤمنين في عهد عمر، ولم يكن معهن أحد من المحارم، بل صحبهن عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف – رضى الله عنهم – كما في صحيح البخاري.

بل قال بعضهم: تكفى امرأة واحدة ثقة.

وقال بعضهم: تسافر وحدها إذا كان الطريق آمنًا، وصححه صاحب المهذب من الشافعية.

وهذا من سفر الحج والعمرة، وطرده بعض الشافعية في الأسفار كلها. [٢٦]

النظر في أسباب ورود الحديث يظهر بأن الحكم بُنِيَ على أسباب خاصة و ارتبط بعلة معينة، منصوص عليها في الحديث كما بينها الشيخ.[٢٧]

السنة بين اللفظ والروح، أو بين الظواهر والمقاصد:

إن التمسك بحرفية السنة أحيانًا لا يكون تنفيذًا لروح السنة ومقصودها بل يكون مضادًا لها، وإن كان ظاهره التمسك بها. خذ مثلاً تشدد الذين يرفضون كل الرفض إخراج زكاة الفطر بقيمتها نقدًا، كما هو مذهب أبى حنيفة وأصحابه، وهو قول عمر بن عبد العزيز وغيره من فقهاء السلف.

وهنا يشرح الشيخ القرضاوي أهمية فهم روح السنة وقصده حول قضية زكاة الفطر:

وحجة هؤلاء المتشددين: أن النبي – صلى الله عليه وسلم – أوجبها في أصناف معينة من الطعام: التمر والزبيب والقمح والشعير، فعلينا أن نقف عند ما حدده رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ولا نعارض السنة بالرأي.

ولو تأمل هؤلاء الإخوة في الأمر كما ينبغي له لوجدوا أنهم خالفوا النبي – صلى الله عليه وسلم – في الحقيقة وإن اتبعوه في الظاهر. أقصد أنهم عنوا بجسم السنة وأهملوا روحها.

فالرسول – صلى الله عليه وسلم – راعى ظروف البيئة والزمن، فأوجب زكاة الفطر مما في أيدي الناس من الأطعمة، وكان ذلك أيسر على المعطى، وأنفع للآخذ.

فقد كانت النقود عزيزة عند العرب، وخصوصًا أهل البوادي، وكان إخراج الطعام ميسورًا لهم، والمساكين محتاجون إليه، لهذا فرض الصدقة من الميسور لهم.

حتى إنه رخص في إخراج "الأقط" –وهو اللبن المجفف المنزوع زبده– لمن كان عنده وسهل عليه. مثل أصحاب الإبل والغنم والبقر من أهل البادية.

فإذا تغير الحال، وأصبحت النقود متوافرة، والأطعمة غير متوافرة، أو أصبح الفقير غير محتاج إليها في العيد، بل محتاجًا إلى أشياء أخرى لنفسه أو لعياله، كان إخراج القيمة نقدًا هو الأيسر على المعطى، والأنفع للآخذ. وكان عملاً بروح التوجيه النبوي، ومقصوده.

إن مدينة كالقاهرة — وحدها – فيها أكثر من عشرة ملايين مسلم، لو كلفتهم بإخراج عشرة ملايين صاع من القمح أو الشعير أو التمر أو الزبيب فمن أين يجدونها ؟ وأي عسر وحرج يجدونه وهم يبحثون عنها في أنحاء القرى حتى يعثروا عليها كلها أو بعضها ؟ وقد نفى الله عن دينه الحرج، وأراد بعباده اليسر ولم يرد بهم العسر !

وهب أنهم وجدوها بسهولة، فماذا يستفيد الفقير منها، وهو لم يعد يطحن ولا يعجن ولا يخبز، إنما يشترى الخبز جاهزًا من المخبز ؟

إننا نلقى عليه عبئًا حين نعطيها له حبًا، ليتولى بعد ذلك بيعه. ومن يشتريه منه، والناس كلهم من حوله لم يعودوا في حاجة إلى الحب ؟!

ولقد حدثني الأخوة في بعض البلاد التي يمنع علماؤها إخراج القيمة: أن المزكي للفطر يشترى صاع التمر أو الأرز مثلاً بعشرة ريالات، فيسلمه للفقير، فيبيعه الفقير في الحال لنفس التاجر بأقل مما اشتراه بريال أو ريالين.

ويظل الصاع يباع ثم يشترى هكذا مرات ومرات، والواقع أن الفقير لم يأخذ طعامًا إنما أخذ نقدًا، بأنقص مما لو دفع إليه المزكي القيمة مباشرة، فهو الذي يخسر الفرق ما بين ثمن شراء المزكي من التاجر، وثمن بيع الفقير له، فهل جاءت الشريعة لمصلحة الفقراء أم بضدها ؟ وهل الشريعة شكلية إلى هذا الحد ؟ وهل التشديد في هذا على الناس –كل الناس– اتباع للسنة حقًا أم مخالفة لروح السنة التي شعارها دائمًا: "يسروا ولا تعسروا" ؟

ثم إن الذين لم يجيزوا إخراج القيمة في زكاة الفطر أجازوا إخراج أنواع من الطعام لم ينص عليها الحديث إذا كانت هي غالب قوت البلد ؟ وهذا نوع من التأويل للسنة، أو القياس على النص، قلدوا فيه أئمتهم ولم يجدوا فيه حرجًا، وهو – في رأينا – قياس صحيح، وتأويل مقبول.

فلماذا كان الرفض الشديد لفكرة القيمة في زكاة الفطر، مع أن المقصود بها إغناء المساكين عن السؤال والطواف في هذا اليوم، ولعل هذا يتحقق بدفع القيمة أكثر مما يتحقق بدفع الأطعمة العينية ؟[٢٨]

وهكذا تظهر أهمية فهم الأحاديث في ضوء أسبابها وملابساتها ومقاصدها، وهذا المنهج لم يكن اخترعه الشيخ القرضاوي من عنده، بل هو منهج الصحابة والتابعين ومن اتبعهم بإحسان من العلماء الربانيين العارفين بروح الدين.

فقد ترك الصحابة - رضى الله عنهم – العمل بظاهر بعض الأحاديث، حين تَبَيَّن لهم أنها كانت تعالج حالة معينة في زمن النبوة، ثم تبدلت تلك الحال عما كانت عليه.

من ذلك أن النبي – صلى الله عليه وسلم – قسم خيبر بين الفاتحين، ولكن عمر لم يقسم سواد العراق، ورأى أن يبقيه في أيدي أربابه، ويفرض الخراج على الأرض، ليكون مددًا دائمًا لأجيال المسلمين.

منهج الشيخ يوسف القرضاوي

بعض الملاحظات:

نلاحظ في عصرنا وجود طوائف مختلفة تسيء إلى السنة النبوية؛ فطائفة لا تتثبت عند استدلالها بالسنة مما يقودها إلى أن تستدل بالأحاديث الضعيفة والموضوعة بدون علم، وطائفة ثانية تسيء فهم السنة النبوية بتأويلات فاسدة لا تستند إلى علم، وطائفة ثالثة تدعو إلى الاستغناء عن السنة وترك العمل بها لأسباب أوهن من بيت العنكبوت.

ولا شك أن هذه الطوائف أساءت إلى الإسلام وساهمت في إبعاد الأمة عن دينها الذي يعتبر مصدر عزها وقوتها، إذن فما هو واجب الأمة في عصرنا الحاضر للسنة النبوية؟

واجب التثبت والتمحيص:

أول واجب على الأمة نحو السنة هو التثبت والتمحيص؛ إذ من المعلوم عند أهل العلم أنه ليس كل ما ينسب إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فهو صحيح، بل هناك أحاديث ضعيفة

وموضوعة، ومن ثم يجب تصفية السنة من هذه الأحاديث المردودة حتى لا ننسب إلى الرسول – صلى الله عليه وسلم – ما لم يصدر عنه.

واجب حسن الفهم:

بعد القيام بالواجب المذكور وهو التمحيص والتصفية يأتي الواجب الثاني وهو حسن فهم السنة النبوية، وقد بين الرسول – صلى الله عليه وسلم – أن العلماء الصالحين سيقومون بهذا الواجب وذلك في قوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ: "يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين"[٢٩]

الشيخ القرضاوي حاول أن يبين للقارئين المعاصرين واجب الأمة في عصرنا نحو السنة منطلقا من جهود العلماء السابقين ، أود أن أقدم صورة مجملة عن بعض جوانب جهود علماء الأمة في العصور السابقة نحو هذا الواجب التي اعتمد الشيخ عليها في كتابيه الذين قمنا لدراستهما:

وسأقتصر على أربعة جوانب:

١- **علم غريب الحديث**، وهو العلم الذي يشرح الألفاظ الغامضة الواردة في متن الحديث، وهذا العلم لبنة أساسية في حسن فهم السنة النبوية، وقد سئل الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ عن حرف من الغريب فقال: "سلوا أصحاب الغريب؛ فإني أكره أن أتكلم في قول رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بالظن فأخطئ".

والمصنفات في هذا العلم كثيرة من أشهرها (النهاية في غريب الحديث) لابن الأثير المتوفى سنة ٦٠٦هـ.

٢- **علم مختلف الحديث**، و هو العلم الذي يبحث في الأحاديث التي ظاهرها متعارض، فيزيل تعارضها، أو يوفق بينها، كما يبحث في الأحاديث التي يشكل فهمها أو تصورها، فيدفع إشكالها، ويوضح حقيقتها، ويعرف أيضاً بمشكل الحديث عند البعض، وهو من أهم العلوم التي وضعت لحسن فهم السنة النبوية. ومن أشهرها ما ألف فيه (تأويل مختلف الحديث) لابن قتيبة المتوفى سنة ٢٧٦هـ، و (مشكل الآثار) للطحاوي المتوفى سنة ٣٢١هـ.

٣ – **علم ناسخ الحديث ومنسوخه**، والنسخ هو رفع تعلق حكم شرعي بدليل شرعي متأخر عنه. ومعرفة ما وقع فيه النسخ من الحديث النبوي من أهم ما يساعد على حسن فهم

السنة النبوية. مَرَّ الإمام علي ـ رضي الله عنه ـ على قاصٍّ فقال: "تعرف الناسخ من المنسوخ؟ قال: لا. قال: هلكت وأهلكت"، ومن أشهر ما ألف في هذا الفن: (الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار) للإمام الحازمي المتوفى سنة ٥٨٤ هـ.

٤ - **علم أسباب ورود الحديث**، وهو ما ورد الحديث متحدثاً عنه أيام وقوعه، ومنزلة هذا العلم من السنة كمنزلة أسباب النزول من القرآن، وهو طريق قوي لفهم الحديث؛ لأن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب، وأوسع كتاب ألف فيه هو (البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث (الشريف) لابن حمزة الدمشقي المتوفى سنة ١١٢٠هـ.

فهذا بعض ما قام به العلماء في العصور السابقة نحو السنة لحسن فهمها، وأكد الشيخ يوسف القرضاوي عليها وبين طريقة تطبيقها.

منهج الشيخ يوسف القرضاوي

يبدو لي من خلال دراستي بأن المنهج الذي اتبعه الشيخ القرضاوي في الفتاوى والآراء في الكتابين يقوم على عدة قواعد، أهمها:

أولا: رفض العصبية والتقليد:

لا يقبل لنفسه من العصبية المذهبية، والتقليد الأعمى لزيد أو لعمرو من المتقدمين أو المتأخرين. هذا مع التوقير الكامل لأئمة المسلمين وفقهائها، فيعتبر عدم تقليدهم ليس حطا من شأنهم، بل سيرا على نهجهم، وتنفيذا لوصاياهم بألا نقلدهم ولا نقلد غيرهم ونأخذ من حيث أخذوا.

ثانياً: تيسير ولا تعسير:

تغليب روح التيسير والتخفيف على التشديد والتعسير، وذلك لأمرين:

الأول: أن الشريعة مبنية على التيسير ورفع الحرج عن العباد، وهذا ما نطق به القرآن، وصرحت به السنة في مناسبات عديدة.

ففي ختام آية الطهارة من سورة المائدة، وما ذكر فيها من تشريع التيمم، يقول تعالى: "ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج، ولكن يريد ليطهركم، وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون". وفي ختام آية الصيام من سورة البقرة، وما ذكر فيها من الترخيص للمريض والمسافر بالإفطار، يقول سبحانه: "يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر".

والنبي – صلى الله عليه وسلم – يقول: "يسروا ولا تعسروا، وبشروا ولا تنفروا".
ويقول: "إنما بعثتم ميسرين، ولم تبعثوا معسرين".
ويقول: "إنما بعثت بحنيفية سمحة".

والأمر الثاني: طبيعة عصرنا الذي نعيش فيه، وكيف طغت فيه المادية على الروحية، والأنانية على الغيرية، والنفعية على الأخلاق، وكيف كثرت فيه المغريات بالشر، والمعوقات عن الخير، وأصبح القابض على دينه كالقابض على الجمر، حيث تواجهه التيارات الكافرة عن يمين وشمال، ومن بين يديه ومن خلفه، تريد أن تقتلعه من جذوره، وتأخذه إلى حيث لا يعود. وهي تيارات تحركها وتغذيها قوى ضخمة، تمدها بالتمويل والتخطيط والتوجيه، وتسهل لمن اتبعها طريق الشهوات، وربما طريق الوصول إلى المناصب والدرجات.
والفرد المسلم في هذه المجتمعات يعيش في محنة قاسية، بل في معركة دائمة، فقلما يجد من يعينه، وإنما يجد من يعوقه.
ولهذا يعتقد الشيخ بأن ينبغي لأهل الفتوى أن ييسروا عليه ما استطاعوا، وأن يعرضوا عليه جانب الرخصة أكثر من جانب العزيمة. ترغيباً في الدين، وتثبيتاً لأقدامه على طريقه القويم.
رغم ما يختاره الشيخ لنفسه أن ييسر الفروع، لكن يشدد في الأصول المتفق عليها كما في الكتاب "كيف نتعامل مع السنة"
فالتيسير الذي يعنيه في ما أرى كثيرا، هو الذي لا يصادم نصاً ثابتاً محكماً، ولا قاعدة شرعية قاطعة، بل يسير في ضوء النصوص والقواعد والروح العامة للإسلام.
ولهذا لم يتساهل قط في تحريم الفوائد الربوية من البنوك وغيرها، لأنه يجد النصوص في ذلك صريحة محكمة، تتحدى أي متهاون في شأنها.

ثالثاً: مخاطبة الناس بلغة العصر:

ومن القواعد التي يلتزمها الشيخ، أن يخاطب الناس بلغة عصرهم التي يفهمون، متجنباً وعورة المصطلحات الصعبة، وخشونة الألفاظ الغريبة، متوخياً السهولة والدقة.
وقد جاء عن الإمام علي: "حدثوا الناس بما يعرفون، ودعوا ما ينكرون. أتريدون أن يكذب الله ورسوله؟!".
وقال تعالى: "وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم" ولكل عصر لسان أو لغة تميزه وتعبر عن

وجهته. فلابد لمن يريد التحدث إلى الناس في عصرنا أن يفهم لغتهم ويحدثهم بها.

ولغة عصرنا تتطلب عدة أشياء، يجب على المفتي أن يراعيها:

(أ) أن يعتمد على مخاطبة العقول بالمنطق، لا على إثارة العواطف بالمبالغات. فمعجزة الإسلام الكبرى معجزة عقلية هي القرآن، الذي تحدى الله به. ولم يتحد بالخوارق مع وقوعها للنبي – صلى الله عليه وسلم – ولم تعرف البشرية ديناً يحترم العقل والعلم كما يحترمه الإسلام.

(ب) أن يدع التكلف والتقعر في استخدام العبارات والأساليب، ولهذا يستخدم الأستاذ القرضاوي اللغة السهلة القريبة المأنوسة.

(جـ) أن يذكر الحكم مقروناً بحكمته وعلته، مربوطاً بالفلسفة العامة للإسلام. وهذا ما التزمه في كتبيه بصفة عامة.

أعتقد بأن ذلك مهم، لأن الشاكين والمشككين في عصرنا كثيرون، ولم يعد أغلب الناس يقبلون الحكم دون أن يعرفوا مأخذه ومغزاه، ويعوا حكمته وهدفه، وخاصة فيما لم يكن من التعبدات المحضة. ولابد أن نعرف طبيعة عصرنا، وطبيعة الناس فيه، ونزيل الحرج من صدورهم ببيان حكمة الله فيما شرع، وبذلك يتقبلون الحكم راضين منشرحين. فمن كان مرتاباً ذهب ريبه، ومن كان مؤمن ازداد إيماناً.

رابعا: الإعراض عما لا ينفع الناس:

ومن القواعد التي يلتزمها الشيخ : ألا يشغل نفسه إلا بما ينفع الناس، ويحتاجون إليه في واقع حياتهم.لا يشغل نفسه بالمسائل فيما لا ضرورة إليه، ولا فائدة منه للأمة .

وهذا موقف القرآن الكريم حين ذكر الله تعالى لنا قصة ذبح البقرة وكثرة أسئلة بني إسرائيل فيها دون حاجة، ولو أخذوا أي بقرة فذبحوها لكانوا ممتثلين للأمر، ولكن شددوا، فشدد الله عليهم. وما ذكر الله لنا هذه القصة إلا لتكون لنا عظة وعبرة.

خامسا: الاعتدال بين المتحللين والمتزمتين:

ومن خصائص المنهج الذي يسر عليه الشيخ في الأصول والفروع : التزام روح التوسط، والاعتدال بين التفريط والإفراط بين الذين يريدون أن يتحللوا من عرى الأحكام الثابتة بدعوى مسايرة

التطور من المتعبدين بكل جديد، الذين يريدون أن يظل كل ما كان على ما كان من الفتاوى والأقاويل والاعتبارات، تقديسا منهم لكل قديم.

أما الأولون فهم لا يريدون أن يبقى شيء على حاله، ولا يستمر وضع كما كان وأن يغيروا كل شيء، بحجة أن العالم يتطور، والحياة تتغير، وهم الذين سخر منهم بعض الأدباء بأنهم يريدون أن يغيروا الدين واللغة والشمس والقمر!

وفي مقابل هؤلاء "العصريين" أو "التقدميين" الذين يريدون أن يحللوا كل شيء بحجة "التطور" وتغير الزمان، ومرونة الشريعة الخ... نجد آخرين يريدون أن يحرموا على الناس كل شيء. فأقرب شيء إلى ألسنتهم وأقلامهم إطلاق كلمة "حرام" دون مراعاة لخطورة الكلمة، ودون تقديم الأدلة الشافية من نصوص الشرع وقواعده سندا للتحريم.

سادسا : ضرورة الوصل بين الحديث والفقه

وإذا كانت السنة مصدرًا أساسيًا للفقه، كان من الواجب على الفقهاء أن يتعمقوا في علم الحديث، كما على المحدثين أن يتقنوا علم الفقه، وكان من الفجوات العلمية التي يجب أن تسد: الفجوة بين المشتغلين بالفقه، والمشتغلين بالحديث، وهذا ما فعله الشيخ بكونه فقيها.

فالغالب على المشتغلين بالفقه أنهم لا يتقنون فنون الحديث، ولا يتعمقون في معرفة علومه، ولا سيما علم الجرح والتعديل، وما يترتب عليه من توثيق الرواة أو تضعيفهم.

ولهذا تنفق عندهم أحاديث لا تثبت عند أئمة هذا الشأن من صيارفة الحديث، ومع هذا يثبتونها في كتبهم، ويحتجون بها لما يقررون من أحكام في الحلال والحرام، والإيجاب والاستحباب.

إن كتب (أصول الفقه) نفسها لا تخلو من الأحاديث الواهية والموضوعة والتي لا أصل لها، مثل حديث " أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم" " ما رآه المسلمون حسنًا فهو عند الله حسن" " اختلاف أمتي رحمة " وغيرها مما يجده من يقرأ كتب الأصول المعروفة للدارسين.

التحري عند الاستشهاد بالحديث:

والشيء المهم للباحث هنا أن يتحرى عند إيراد الحديث مستشهدًا به على معنى من المعاني، أو قيمة من القيم، أو موقف من المواقف، وهذا في الواقع واجب أهل العلم جميعًا: أن يعتمدوا على

المصادر الموثقة، وأن يحرروا ثقافتهم من الأحاديث الواهية والمنكرة والموضوعة والتي لا أصل لها، التي تنتفخ بها بطون كثير من الكتب في ثقافتنا الدينية، فتختلط بغيرها من الصحاح والحسان، دون تمييز بين الصنفين: المقبول والمردود، ونعتقد بأن الشيخ القرضاوي استطاع أن يقوم بهذه المهمة بكل أمانة وثيقة ووضوح بأدلة عقلية ونقلية شخصية القارئ الذي يريد الهداية لنفسه والخير للناس بموضوعية وإقناع.

أهم النتائج:

١- إلمام الدكتور/ يوسف القرضاوي بشروط وآداب الكاتب والمؤلف والخطيب والمحدث البارع والفقيه الفطن واتساع صدره لقبول الآخر برأيه ومناقشته بصدوء الفقيه الممكن.

٢- خوضه المعارك بكتابته في المجالات العلمية والاجتماعية والإعلامية بأسلوب جذاب ومقنع وجاءت كتاباته في هذين المؤلفين "كيف نتعامل مع السنة النبوية" و"السنة مصدرا للمعرفة والحضارة" ومن خلال دراسة تحليله تبين مقارنته بين التعريفات المختلفة للسنة بين قطبى العلم الشرعي علماء السنة والأصول.

٣- بين المبادئ الأساسية للتعامل مع السنة بأسلوب ومختصر فراعى فيه وجمع بين الايجاز المفيد وبعيدا عن الاطناب المخل.

٤- وضع المعالم والضوابط لحسن فهم السنة في ضوء القرآن الكريم بأسلوب جمع فيه بين متى يجب القبول ومتى يجب التوقف للعمل بالحديث بألفاظ سهلة وأسلوب ميسر.

٥- بين أسس الجمع والترجيح بيم مختلف الحديث؛ وإنما يحيل للجمع بين المتعارضين من الأحاديث وتقديم الجمع على الترجيح مثل أحاديث زيارة النساء للقبور.

٦- بين النسخ في الأحاديث وأن قضية النسخ لحاصلة وثيقة بعلوم القرآن كما لحاصلة بعلوم الحديث.

٧- الدعوة الدائمة للجمع بين حرفية النص وروح التشريح وعدم التشدد والتمسك بحرفية النص.

٨- أن فهم الحديث هو متوقف على معرفة أسبابه وملابساته ومقاصده.

٩- تينيه منهج التبشير في الدعوى والتيسير في الفتوى ومعايشة الناس أحوالهم، وتيسير اللفظ وتذليله للغة العصر مع الحفاظ التام على أحكامه الدعوية وفرائضه الدينية.

١٠- وأخيرا جزى الله خيرا فضيلة الدكتور يوسف القرضاوي عن السلام والمسلمين خير الجزاء.

المراجع :

١ القرضاوي، الدكتور يوسف: **كيف نتعامل مع السنة النبوية**،(الولايات المتحدة الأمريكية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الثانية) ص:٢٣ .

٢ (الحديث ذكره الإمام ابن القيم في "**مفتاح دار السعادة**" وقواه لتعدد طرقه (١/١٦٣-١٦٤) ط. دار الكتب العلمية ببيروت. وكذلك العلاّمة ابن الوزير الذي استظهر صحته أو حسنه، لكثرة طرقه مع ما نقل من تصحيح الإمام أحمد له، والحافظ ابن عبد البر، وترجيح العقيلي لإسناده، مع سعة إطلاعهم وأمانتهم، فهذا يقتضي التمسك به. انظر: الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم (١/٢١-٢٣) ط. دار المعرفة بيروت. وانظر أيضًا: الروض البسام في تخريج فوائد تمام).

٣ **كيف نتعامل مع السنة النبوية**، ص: ٣٣-٣٤,

٤ **أحكام القرآن لابن العربي**، ط. عيسى الحلبي، القسم الثاني ص ٧٤٩ - ٧٥٢,

٥ **الترمذي**، كتاب الزكاة – باب ما جاء في زكاة الخضروات، وصحيح الترمذي بشرح ابن العربي -٣/١٣٢، ١٣٣,

٦ **كيف نتعامل مع السنة النبوية**، ص:٩٣ - ٩٩,

٧ **أبو داود** برقم (٤٧١٧) عن ابن مسعود – وابن حبان والطبراني عن الهيثم بن كليب. وقال الهيثمي: ورجاله رجال الصحيح "الفيض" -٦/٣٧١,

٨ **كيف نتعامل مع السنة النبوية**، ص:٩٦ - ٩٩,

٩ **تدريب الراوي** لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، مكتبة الرياض الحديثة، ج:٢ ص: ١٩٦,

١٠ **كيف نتعامل مع السنة**، ص: ١١٣,

١١ أما الأحاديث التي لا أصل لها ولا سند، أو الأحاديث الموضوعة المكذوبة، فلا ينبغي الاشتغال بها في هذا المجال إلا من باب بيان كذبها وبطلانها ومناقضتها للكتاب والسنة.

١٢ **الترمذي** في الجنائز (١٠٥٦)، وابن ماجة (١٥٧٦)، وأحمد (٢/٣٣٧)، وأشار إليه في "موارد الظمآن" (٧٨٩)، ورواه أيضًا *البيهقي* في السنن ٤/٧٨,

١٣ إرواء الغليل للألباني، الحديث (٧٧٤).

١٤ رواه أحمد والحاكم عن أنس، كما في **صحيح الجامع الصغير** ٤٥٨٤,

١٥ **صحيح مسلم** ٩٧٦، ٩٧٧,

١٦ رواه مسلم في الجنائز (٩٧٤)، والنسائي (٤/٩٣)، وأحمد (٦/٢٢١,

١٧ **اللؤلؤ والمرجان**، الحديث ٥٣٣,

١٨ ذكره في **نيل الأوطار** ٤/١٦٦,

١٩ **نيل الأوطار** ٤/١٦٦,٠

٢٠ **كيف نتعامل مع السنة**، ص: ١١٣- ١٢١,

٢١ السنة مصدرا للمعرفة والحضارة للدكتور يوسف القرضاوي، دار الشروق، الطبعة الثانية، ص : ٦١ - ٦٣,

٢٢ كيف نتعامل مع السنة، ص: ١٢١- ١٢٣,

٢٣ كيف نتعامل مع السنة، ص: ١٢٥ - ١٢٦,

٢٤ اللؤلؤ والمرجان، الحديث(٨٥٠) .

٢٥ رواه البخاري في كتاب علامات النبوة في الإسلام. الحديث٦٧٥.

٢٦ فتح الباري(٤/٤٤٦)، ط. الحلبي.

٢٧ كيف نتعامل مع السنة، ص:١٢٦ - ١٣٠,

٢٨ كيف نتعامل مع السنة، ص: ١٣٤ - ١٣٧,

٢٩ المصدر السابق، نفس المرجع والصفحة.